MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

عناصر الحكم الراشد و أبعاده وأليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

رحمة الله حبوب محمد

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والقانون – بجامعة الإمام المهدي

استلام البحث: 24/03/2026	مراجعة البحث: 24/04/2026	قبول البحث:07/05/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث عناصر الحكم الراشد وأبعاده وآلياته في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، ويهدف إلى بيان مفهوم الحكم الراشد وتحليل أبعاده المختلفة وآليات تطبيقه في كلا الإطارين الدولي والإسلامي، وذلك من خلال الإجابة عن إشكاليتي البحث المتمثلتين في تحديد مفهوم الحكم الراشد وبيان أبعاده في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الوثائقي والمنهج التحليلي لاستعراض المفهوم ونماذجه في الشريعة الإسلامية والمنظمات الدولية وتحليلها بما يسهم في تعزيز إمكانية تطبيقه في الواقع العملي على المستويين الدولي والداخلي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن الحكم الراشد يقوم على تعزيز حقوق الإنسان وتوسيع خيارات الشعوب وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأنه في الشريعة الإسلامية يرتكز على الشورى والشفافية والمؤسسية والتعاون لتحقيق المصلحة العامة، كما تبين أن البعد السياسي المرتبط بشرعية السلطة وتمثيلها والبعد التقني المرتبط بكفاءة الإدارة العامة يمثلان من أهم أبعاده، إضافة إلى أن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الإسلامية تشمل إدارة الموارد العامة بكفاءة، والالتزام بالمصلحة العامة، والشفافية، وسيادة القانون، والمشاركة، والتعاون، والمؤسسية، والمساءلة، والرقابة، والكفاءة والفاعلية.

الكلمات المفتاحية: عناصر الحكم، الراشد، آليات، القانون الدولي، الشريعة الإسلامية

Abstract

This study examines the elements, dimensions, and mechanisms of good governance in international law and Islamic Sharia, aiming to clarify the concept of good governance and analyze its major dimensions and mechanisms within both frameworks. The research addresses two main questions: what constitutes good governance and what its principal dimensions are in international law and Islamic Sharia. The study adopts both the historical documentary method and the analytical method to explore the concept and its models in Islamic governance traditions and international organizations, with the objective of facilitating its practical application at both international and domestic levels. The findings reveal that good governance promotes and protects human rights and expands people's economic, political, and social freedoms and choices. In Islamic Sharia, it is founded on principles of consultation (shura), transparency, institutionalization, and cooperation to achieve the public interest. The study also concludes that the political dimension related to the legitimacy and representativeness of authority and the technical dimension related to the efficiency of public administration are among its key pillars. Furthermore, the elements of good governance in Islamic Sharia include effective management of public resources, commitment to the public interest, transparency, rule of law, participation, cooperation, institutional governance, accountability, oversight, efficiency, and effectiveness

Keywords: Elements of good governance, mechanisms, international law, Islamic law

مقدمة

وتشتمل المقدمة على الاتي

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

1–التعرف على الحكم الراشد ومدى تطبيقه على الواقع

CC BY

2- بيان مشروعية الحكم الراشد في الشريعة الاسلاميه

3- بيان أبعاد الحكم الراشد في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

4- شرح لآليات الحكم الراشد في الشريعة الإسلامية

ثانياً: أهداف البحث

1- بيان مفهوم الحكم الراشد

2- توضيح عناصر الحكم الراشد

3- التقصي في أبعاد الحكم الراشد وآلياته في القانون الدولي

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل في الآتي: الوقوف على شكل الحكم الراشد ومدى فعاليته في تحقيق أثاره

1. وضع وسائل تتبعها الدول لتحقيق الحكم الراشد الذي يحقق المصلحة العامة فيها
2. الحكم الراشد يوفر حقوق الانسان وضماناتها
3. أن الحكم الراشد يحقق أمن واستقرار الدول
4. أن الحكم الراشد يؤدي الى توفير الرفاهية للشعوب في دولهم

رابعاً: مشكلة البحث:

تكمن في الاتي: 1- ما هو الحكم الراشد؟ 2- ماهي عناصر الحكم الراشد؟ 3- ماهي أبعاد الحكم الراشد؟ 4- ماهي أليات الحكم الراشد؟

خامساً: منهج البحث:

أتبعت المنهج التاريخي الوثائقي والتحليلي في كتابة البحث، في كل ما يتعلق بالحكم الراشد في مفهومه ونماذجه في الشريعة الاسلامية والمنظمات العالمية وتحليله حتى يسهل تطبيقه على الواقع العملي في المجتمعات الدولية والداخلية

سادساً: خطة البحث

المبحث الاول: مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثاني: عناصر الحكم الراشد

المبحث الثالث: أبعاد الحكم الراشد

المبحث الرابع: أليات الحكم الراشد

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

المطلب الاول: مفهوم الحكم الراشد في القانون الدولي

الحكم الراشد هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد، لمساهمة كل الأطراف الفاعلة في نشاطاته المتعددة، أي في مجال التسيير[1].

الحكم الراشد بأنه (هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة) [2].الحكم الراشد في سياقه السياسي هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم)[3]

تعريف أخر الحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[4].

تعريف الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تباشر بها السلطة في أدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية وهذا التعريف شامل لكل أجهزة الحكومة ويضم المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنيفي الدول من أجل الصالح العام[5]

تعريف أخر للحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[6]

تعريف أخر للحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب[7] الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطياً فعالاً ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية ، كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [8].

أستخلص بان الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب. وأقول بالرغم

---

[1]) الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

[2]) الأخضر عزي و جلطى غانم ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، ، مرجع سابق .

[3]) إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

[4]) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الاردن ،قراءات في متناول الشباب ، الاردن ،جوان ، 2007ص 16.

[5]) وفقاً لتعريف البنك الدولي

[6]) وهذا هو تعريف الحكم الراشد وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[7] تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)

[8]) عمراني كربوسة ، ا لحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.

CC BY

من اختلاف هذه التعاريف للحكم الراشد الا أنها تتفق ضمنيا في الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين،

المطلب الثانى: مفهوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

أولاً: مفهوم الحكم الراشد في اللغة العربية

نجد أن قواميس اللغة العربية عرفت مصطلح الحكم الراشد على شقين:

–الشق الاول: الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم، العلم والتفقه.، حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً .

الشق الثاني: الراشد و(الراشد): المستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون .

والرشيد أسم من أسماء الله الحسنى؛ ويعني حسن التقدير،

ثانياً: مفهوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

نجد أن الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية مصطلح معروف بان الرشيد نقيض الضلال، ونقيض الفساد، ونقيض الشر، ونقيض الضرر... وكلها مستخدمة في القرآن الكريم. وكلها معاني وأوصاف تناسب الحكم الذي يريده الناس

ثالثاً: مشروعية الحكم الراشد:

وإذا ذهبنا إلى إحصاء الآيات القرآنية الكريمة التي تحدثت عن الحكم وأمرت الرسول الكريم صلى الله علىه وسلم بالتزام العدل والقسط في الحكم بين الناس عامة وليس بين المؤمنين فقط أدركنا مدى اهتمام الاسلام بالنزول إلى واقع الناس والفصل بينهم في المنازعات لان من واجبات الحكم الفصل بين منازعات الناس ورد الظالم عن ظلمه وأنصاف المظلوم بين الناس كافة ومن ذلك قولة تعالي

((وَإِنْ حَكَمْتَ فاحْكُم بَيْنَهُم بِالقِسْط))[1]. ((فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الله)) [2]

((احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الله))[3]. ((إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ الله))[4] لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاس بالقسط)[5]

قال تعالى: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾(6) وقوله: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ (7) وما على المسلم إلا أن يخضع لحكم الله تعالى، لقوله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (

[1] – سورة المائدةالآية 42

[2] –سورة المائدة الآية 48

[3]سورة المائدة الآية 49

[4] –سورة النساء الآية 105

[5]–الحديد الآية 25

(6) الأنعام 57.

(7) الكهف 26.

CC BY

المبحث الثانى: عناصر الحكم الراشد

المطب الاول: عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي

نجد أن عناصر الحكم الراشد في القانون هي

أولاً: الديمقراطية: وتعنى تطبيق نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

ثانياً: حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

ثالثاً: سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، وإلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، ويتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

رابعا: مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

خامساً: الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

سادساً: الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع. وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء ومرونة النظام السياسي وترتيب أولويته[1].

أستخلص بان عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي تتمثل في الديمقراطية المتمثلة في مشاركة كل الشعب في النظام السياسي وتوفير حقوق الانسان على واقع الحياة وسيادة القانون وتطبيقه بمساواة عادلة على كل أفراد الدول بعدالة تامة وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الانسانية والادارات الحكومية لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية وان يكون الشعب شركاء في الثروات وذلك من خلال التوظيف العادل ويكون ذلك من خلال ادارات غير مركزية لمساعدة الحكومات المركزية في عملها

المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

يقوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية على العناصر آلاتية:

[1]) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني مرجع سابق ، ص 18-19.

CC BY

أولاً: العمل على القيام بالقسط بين الناس بغض النظر عن ميولهم

قال تعالي: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) [1]، فالمقصود من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، أن يقوم الناس بالقسط، وتعليم حقوق الله وحقوق خلقه

قال تعالي: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَو عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَو الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَو فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تعدلوا وإن تَلْوُوا أَو تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [2]، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تعملون)[3]، (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)[4] (قال العلماء: نزلت في ولاة الأمور، علىهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس حكموا بالعدل[5]

وهنا نرى أن الآية تشير إلى أمر هام وهو أن إرجاع الحقوق إلى أصحابها مهمة المسئول المنوط له ذلك، وكأنها توضح لنا أن من يصلح للحكم بين الناس وسياسة أمرهم هو من يؤدِ هذه الحقوق. (فإن الأئمة متفقون، على أنه لا بد في المتولي، من أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة[6]

ثانياً: إتباع الشورى كمنهج أصيل في العمل السياسي: فالمتدبر لآيات الله يرى أن الله ذكر الشورى في موضعين في القرآن، الأول(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَو كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[7]وهنا جاء أمر الله في سياق المعالجة الربانية لما حدث مع المؤمنين في غزوة أحد، والمتتبع لأمر الغزوة وحيثياتها سيجول بخاطره ابتداءاً أن المشورة التي مارسها رئيس المسلمين والسياسي الأول علىه الصلاة والسلام مع رعيته ومن حوله هي السبب الرئيسي في الهزيمة، وهذا ما يريد أن يصححه الوحي ويثبت موضوع الشورى كمبدأ ومنهج حياة وسلوك يجب أن ينتهجه كل سياسي وخصوصاً إن كان مسلماً، فالشورى لا تأتي على الأمة إلا بخير بغض النظر عما قد ينتج من السير وراء مخرجاتها، وكأن القرآن يريد أن يعلمنا أن أي نتيجة للشورى مهما كانت عواقبها تبقى أخف ضرر من الاستبداد بالرأي وتهميش عقول المجتمع ودوره لأن الشورى تتناسق مع طبيعة الإنسان التي خلقه الله علىها وهي الحرية، الموضع الثاني فجاء في سورة الشورى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُون)[8]، أن الآية رفعت مكان الشورى لمرتبة أركان الإسلام حيث وضعتها بين إقامة الصلاة والإنفاق في سبيل الله، وكأن الآية تعلمنا أن لا تمام لعبادة الصلاة والزكاة دون سلوك النهج الشورى ، وإن كانت الصلاة والزكاة من أركان الإسلام، فإن الشورى من عناصر السياسة الرشيدة للناس والدولة المجتمع.

---

[1]– الحديد الآية 25

[2]النساء الآية 135

[3]المائدة الآية 8

[4]النساء الآية 58

[5]– أبن تيمية ، السياسية الشرعية ، ،ص6

[6] ،أبن تيمية ، السياسية الشرعية ، ص27

[7]–ال عمران الآية 159

[8]– الشورى الآية 38

CC BY

ثالثاً: تقرير حرية التعبير :والمتفحص في الآيات القرآنية في العهد المدني يجد العديد منها يرد على آراء وأفكار وعقائد وسلوكيات بعض الفئات المكونة للدولة المسلمة، وهذا دليل واضح على طبيعة تعدد الآراء ووجوب التعامل معها دون تشنج إنما بالحكمة والموعظة، وهذا ما يجب أن يدركه الدعاة وخصوصاً الساسة منهم، قال تعالي: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُو أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)[1] وعلى الداعية المسلم حتى ينشر الدعوة الاسلامية لابد أن يتصف بحسن الحوار مع الاخرين المختلفين معه عقائدياً وفكريا وذلك بالحجة الحسنة

رابعاً: أن المسئول يجب أن يكون راجح الرأي قوي الحجة: وهذا ما يُفهم ضمناً من آياتي الشورى السابقتين، فالذي يعتمد مبدأ الشورى من الطبيعي أن يكون قوى الحجة، والعزم للأخذ بأحد الآراء بعد النظر فيها، وهذا بالضرورة يُوجِب قُدرةً كبيرة لديه في الترجيح والاستنباطالاستدلال، لأن العزم يأتي بعد الحزم والحزم يأتي بعد التمحيص والتقليب

خامساً: حسن اختيار المستشارين وأهل الرأي: وهذا يؤدي الي قيام حكم راشد أساسه الشريعة الاسلامية والتي عرفنا أن السياسية فيها على أساس الشورى

أستخلص أن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية تتمثل في العمل بعدل وأنصاف بين الرعية بغض النظر عن عقائدهم وأفكارهم والحجة المبنية على العلم الشرعي وحرية الراي والشورى.

المبحث الثالث: أبعاد الحكم الراشد:

المطلب الاول:أبعاد الحكم الراشد في القانون الدولي

أولاً: البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[2]، ويكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطيةالتي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[3].

ثانياً: البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[4].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

ثالثاً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع[5]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين

---

[1]– النحل الآية 125

2) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،سيادة القانون في الاردن ، مرجع سابق، ص97 .

3)James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

4) إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص97 .

5) درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008–2009)، ص97 .

CC BY

الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [1].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية

المطلب الثانى: أبعاد الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

. فالحكم الرشيد يقوم على الابعاد الاتية:

أولاً: الهداية: تتعلق بالقائمين علىه، فهو حكم يقوم على الهداية والعلم والمعرفة وليس على الجهل والضلال والسفه، فالقائمون علىه هم من ذوي الكفاءة، والخبرة، والعلم، والأمانة، والقوة. أصحاب القوة فيفعلون، والأمانة فيحفظون. ليسوا بجهلة أو سفهاء أو أغرار

ثانياً: الصلاحية: تتعلق بطبيعته، فهو حكم ذو طبيعة صلاحية (نسبة إلى الصلاح)، يسعى إلى تجفيف منابع الفساد وتأسيس بنيان الصلاح

ثالثاً: الخيرية: تتعلق بهدفه، فهو يسعى إلى إقامة الخير بين الناس، كل الناس، ودفع الشر عنهم.

رابعاً: النفعية: تتعلق بثمرته، فثمرته أن يتحقق للناس النفع، فينتفعون في حياتهم بثمار تطبيق هذا الحكم، فهو ينفع ولا يضر. إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ الله))[2]

أستخلص بان أبعاد الحكم الراشد الإسلاميتتمثل في نشر الهداية و الخير والنفع بين أفراد مجتمعه جميعاً بهدف تحقيق المصلحة العامة

المبحث الرابع: آليات الحكم الراشد

المطلب الاول: أليات الحكم الراشد في القانون الدولي

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، و يتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم،وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

أولاً: الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد علىها[3].

---

1)إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مرجع سابق ، ص97.

2-سورة النساء الآية 105

3 مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق، ص20.

CC BY

ثانياً: المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1]. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[2].

ثالثاً: حكم القانون(سيادة القانون): بمعنى أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص

رابعاً: المساءلة: بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء

خامساً: الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[3]

سادسا": المساواة: يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة[4]

سابعاً: الكفاءة والفاعلة في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع

ثامناً: العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

1) بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، نقلا عن:http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

2) ميلاط عبد الحفيظ ،الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm

3) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق ، ص20.،ص21

4) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 21 -22.

CC BY

تاسعاً: الرؤية الاستراتيجية: حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول

عاشراً: اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخربويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[1]إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة، و بالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونأي تمييز وعلى قدم المساواة ، لضمان توفير الامن لجميع أفراد المجتمع داخل دولهم، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي .

المطلب الثانى: أليات الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

أولاً: الشورى: إن للشورى أهمية كبرى في أي تنظيم كان، أو أي جماعة من الجماعات. وترتكز علىها كل دولة تنشد لرعاياها الامن والاستقرار والتقدم والازدهار، وذلك لأنها الطريق السليم الذي يتوصل بها إلى أحسن الآراء وأجودها لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات والدول. فلا عجب أن نرى الإسلام قد اهتم كثيراً بمبدأ الشورى، وأن حياة المؤمنين كاملة معتمدة على الشورى بينهم، مما يدل على المعنى والفائدة العظيمة للمسلمين إذا نفذوا مبدأ الشورى. ومن أكبر الأمثلة على الشورى هو أن الرسول كان أكثر الناس عملا بهذا المبدأ، فقد كان يستشير أصحابه في الكثير من الأمور، فقد استشار في شأن القتال في بدر الكبرى بقوله:أشيروا على أيها الناس، وكرر ذلك أكثر من مرة ويشير علىه الصحابي الحباب بن منذر في ذلك الموقف بتغيير موقع العسكر إلى آبار بدر لمنع الماء عن المشركين ، وأيضا استشار الرسول أصحابه يوم الخندق وقد كان يوماً صعباً جداً على المسلمين فقد كانت أعداد الكفار هائلة مقارنة بأعداد المسلمين القليلة فأشار الصحابي سلمان الفارسي بحفر الخندق وحفره الرسول مع أصحابه وساعد ذلك الخندق في فوز المسلمين يومها.

والشورى توزيع للمسؤولية، فلا تقع نتيجتها مهما كانت على كاهل واحد فقط بل يتقاسمها الجميع فلا يتلاوم الناس ويتنافرون ويتشاجرون إن كانت نتيجتها سيئة لأن الكل اشترك في اتخاذ القرار فيقع اللوم على الجميع ساعتها وليس

على شخص واحد فقط. كما أن الشورى أفضل وسيلة للكشف عن الكفاءات والقدرات، وهي تدريب للمستشار في الحكم والادارة[1]

ثانياً: العدل والمساواة: يقوم مفهوم العدل في الإسلام من خلال البعد عن الهوى. فالواقع أن الهوى والنزوات والشهوات أعدى أعداء إقامة العدل. وقد امتدح الله المؤمنين حقا وعد من صفاتهم العدل واتباع الحق والابتعاد عن الهوى فالعدل يحقق المساواة في المجتمع فالإسلام لا يقبل شيئا كالمحسوبية أو ما يسمى بالواسطة ، والمحسوبية تحدث للأشخاص المهيمنين والكبار في الدولة ، مما يجعل الناس العاديين في المجتمع ضعفاء أمام الكبار منهم، فلولا وجود العدل لحدثت أضرار كبيرة في المجتمع، فبسبب عدم توفر العدل سوف تسود الجرائم في المجتمع وتفرق شمل المجتمع مما يؤدي إلى تخلف وتراجع في ذلك المجتمع وأيضا يعمل على توليد الكراهية فيه، فلأجل ذلك فرض الإسلام العدل والمساواة، وفرضه الإسلام في كل أمور الحياة، ويهدد الله كل حاكم ومسؤول من أن يظلم الناس ولا يعمل بالمساواة ودليل على ذلك قول الرسول: (أشد الناس عذابا يوم القيامة إمام جائر، إن الإسلام ينظر إلى أن كل الناس على أنهم متساوون أمام القانون ,لا فرق بين غني وفقير ولا حاكم ولا محكوم. والإسلام فرض على الأمة الإسلامية أن تقيم العدل فيها, في الاسرة والمجتمع والدولة. وقد فتح الإسلام الباب على مصراعيه لكل مظلوم ليرفع ظلامته إلى من ينصفه ويأخذ له بحقه، وألغى كل وسيلة من شأنها أن تعيق الناس عن الوصول إلى حقوقهم أو تمنعهم منها.

ثالثاً : الطاعة: إن الإسلام يعتبر الطاعة من الرعية إلى ولاة الأمور فرضا من الفروض. وقاعدة من قواعد الحكم في الإسلام، لا تستقيم الحياة السياسية إلا بها. ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. قال تعالى:) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ.[2])صحيح أن الإسلام فرض طاعة أولياء الأمور ولكن وضع للطاعة حدودا وشروطا يجب إتباعها وإذا تحققت الشروط فالإتباع هنا يكون مفروضا وإذا لم تتحقق سوف يصبح في الإتباع حرمة والشروط هي:

1- أن يكون ولي الأمر مطبقاً للشريعة الإسلامية. 2-أن يحكم بالعدل بين الناس. 3-أن لا يأمر ولي الأمر بمعصية الله.

رابعاً: الحرية: وهي لحن جميل يتغنى به كل الناس، ومطلب هام لبني البشر ينشدونه في كل مكان. فما من ثورة قامت إلا وأعلنت الحرية مبدأ من مبادئها وهدفا من أهدافها التي تسعى إليها، ولم تعرف البشرية شريعة سماوية أو وضعية أرست قاعدة الحرية وجعلتها قاعدة لكل شيء فيها كما يرى ذلك واضحا في شريعة الإسلام. فهي في الإسلام قيمة إسلامية كفلها للإنسان في شتى نواحي الحياة الفكرية والمادية والعقدية والعلمية.

خامساً: الشفافية: وهي خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والاعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة والمتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب لكل أفراد المجتمع

1، -محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام،، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان طبعة 1980

2-النساء الآية 59

CC BY

سادساً: المحاسبة: أي أن يكون الحاكم العام في الدولة الاسلامية مسئولاً أمام رعيته فهم الذين يحاسبونه عن أخطائه فهم يوجهونه الي الصواب لإصدار القرارات العادلة التي تحقق الامن والرفاهية لبلاده،

أستخلص بان أليات الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في العدل والمساواة بين الجميع والشورى بين الحاكم والمحكومين في أدارة أمورهم والطاعة من المحكومين للحاكم فيما يرضي الله ويحقق مصالحهم والشفافية في أصدار القرارات من الحكام والمحاسبة من المحكومين للحكام .

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1-أن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الانسان، ويقوم على قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

2-الحكم الرشيد هو الحكم الذي يقيم مصالحه بين الدين والدنيا

3-أن أبعاد الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في نشر الهداية والخير والنفع بين أفراد مجتمعه جميعاً بهدف تحقيق المصلحة العامة

4-ان الحكم الراشد في الاسلام هو الحكم الذي يقوم على أساس الشورى والشفافية فيفي أصدار القرارات والمؤسسية والتعاون والتكاتف لتحقيق المصلحة العامة

5-ان البعد السياسي يعتبر أحد الابعاد التي يقوم علىها الحكم الراشد والمتمثل في طبيعة السلطة وشرعية تمثيلها

6- أن البعد التقني أحد الابعاد الذي يقوم علىه الحكم الراشد في الدولة والقائم على عمل الادارة العامة ومدى كفاءتها

7-إن عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي تتمثل في قدرة الدولة على أدارة الموارد العامة والالتزام بصالح العام والشفافية وحكم القانون والمشاركة والتعاون والمؤسسية والمساءلة والرقابة والكفاءة والفاعلة

8- أن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية تتمثل في العمل بعدل وأنصاف بين الرعية بغض النظر عن عقائدهم وأفكارهم والحجة المبنية على العلم الشرعي وحرية الراي والشورى .10- الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين،

9-أن أليات الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في العدل والمساواة بين الجميع والشورى بين الحاكم والمحكومين في أدارة أمورهم والطاعة من المحكومين للحاكم فيما يرضي الله ويحقق مصالحهم والشفافية في أصدار القرارات من الحكام والمحاسبة من المحكومين للحكام .

ثانياً: التوصيات:

1-توصي الدراسة القائمين على أدارة أمر المسلمين في بقاع الارض مشارقها ومغاربها بتطبيق الحكم الراشد في بلادهم حتى تتحقق المصلحة العامة ويعم الخير على جميع أفراد المجتمع

2- توصي الدراسة المنظمات الدولية العالمية والاقليمية على تشجيع الدول الاعضاء فيها على تطبيق الحكم الراشد على جميع شعوبها والذي ينادي بتوفير حقوق الانسان وضماناتها على أرض الواقع دون تمييز وفقاً لمبدأ الانسانية

3-توصي الدراسة كل من يهتم بأمر الشعوب بتطبيق الحكم الراشد الاسلامي القائم على الشورى والتعاون سعياً وراء تحقيق المصلحة العامة

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القران الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع

- أبن تيمية، السياسية الشرعية، ،
- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر
- درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة، جوان 2008– 2009
- عمراني كربوسة، ا لحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.
- –محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام،، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان طبعة 1980
- ميلاط عبد الحفيظ ،الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي،
- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005،
- إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الاردن ،قراءات في متناول الشباب ، الاردن ،جوان ، 2007